أكد أهمية وضع الحقائق كاملة أمام الشعب الكويتي في هذا الشأن

المويزري: العلاقة «المأزومة» بين السلطتين تسببت بها أطراف عدة.. والمجلس بريء منها

وزير المالية السبب في الوضع الحالي بإيصاله معلومات غير صحيحة لكل الأطراف

رد «المركزي» بشأن تقرير «المالية» عن «استرداد الفوائد» أكد عدم وجود تجاوزات قانونية

عقد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية شعيب المويزري مؤتمرا صحفيا في مجلس الأمة أمس الاثنين لتوضيح بعض الأمور المتعلقة بتقارير اللجنة وردود الحكومة بشأنها، مؤكدا أهمية وضع الحقائق كاملة أمام الشعب الكويتي في هذا الشأن.

وقال المويزري خلال المؤتمر الذي عقد ظهر أمس بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الأوضاع التي يتابعها الشعب الكويتي تسببت بها أطراف عدة ولم يكن لمجلس الأمة أي دور في خلقها، معتبرا أنه " لا مبرر لكل ما تقوم به الحكومة".

واعتبر أن "وزير المالية هو سبب المشكلة في الحكومة بإساءته إلى العلاقة بين السلطتين وعدم احترام الدستور ومجلس الأمة واللجان البرلمانية، بإيصال معلومات غير صحيحة لكل الأطراف".

وأوضح المويزري أن رد البنك المركزي بشأن التقرير الثالث للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص الاقتراح بقانون في شأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني ورد إلى اللجنة بتاريخ 18 يناير 2023، ليوضح في رده "عدم وجود تجاوزات قانونية في استيفاء فوائد القروض".

وأضاف إنه بموجب الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي فقد تلاشت مخالفات الجهات المانحة إلى أن وصل الأمر إلى عدم تسجيل أي مخالفة على مدى فترة طويلة، مشيرا إلى رؤية البنك بأنه " لن يترتب على عمل اللجنة المقترحة سوى إرباك القطاع المصرفي في تلبية طلباتها والرد على أسئلتها".

وبين أن البنك توقع في رده أن يستمر عمل تلك اللجنة لفترات طويلة بسب احتمال تقدم أعداد كبيرة من المواطنين وورثتهم بطلبات لفحص ملفات القروض ولديهم آمال عريضة باحتمال الحصول على أموال وبناء على ذلك فإن بنك الكويت المركزي لا يرى أي مبرر لإصدار هذا الاقتراح.

وقال المويزري إنه كان المفترض من الحكومة القبول بالاقتراح بقانون والموافقة عليه وإثبات عدم وجود فوائد غير قانونية وبالتالي فإن المواطنين والورثة لن يطالبوا باسترداد أي أموال، مبينا أن الفوائد غير القانونية هي الفوائد المتراكمة او الفوائد التي تتجاوز أصل الدين وهي مشكلة أساسية في ملف القروض.

وأوضح أن اللجنة المالية طلبت في تقريرها إصدار تشريع خاص باسترداد الفوائد غير القانونية منذ عام 1992، وهو حق لكل مواطن وواجب على النواب الدفاع عنه، مؤكدا أن هذه الفوائد لا تتعلق بأزمة المناخ أو الاستثمار.

واعتبر أنه في حال الموافقة على الاقتراح بقانون وإثبات اللجان المختصة عدم وجود مخالفات ولا فوائد قانونية فإن هذا الأمر سيعزز سمعة البنوك التي يتم بحث قروضها للعملاء.

وفيما يخص التقرير الرابع للجنة بشأن شراء القروض وإسقاط الفوائد استعرض المويزري ما ورد في رد البنك المركزي بأن إجمالي القروض الاستهلاكية والإسكانية حتى 30 نوفمبر 2022 بلغت ما يقارب 14.7مليار دينار، منها 1.7 مليار دينار قروض استهلاكية، والقروض الإسكانية تبلغ 12.9 مليار دينار.

واستطرد بأن رد البنك المركزي أكد انتظام سداد القروض الاستهلاكية والإسكانية وتدني نسبة التعثر بها وأن تطبيق هذا الاقتراح يضيف عبئا جديدا على الخزانة العامة بموجب الإجراءات التي يقوم بها البنك فقد تلاشت مخالفات الجهات المانحة إلى أن وصلنا لعدم تسجيل أي مخالفة

كان المفترض من الحكومة القبول بالاقتراح بقانون وإثبات عدم وجود فوائد غير قانونية

النائب شعيب المويزي متحدثا في مؤتمره الصحفي أمس

القوانين التي تم إصدارها مثل صندوق المتعثرين ودعم الأسرة هي سبب دمار الشعب الكويتي

تمت مراسلات عدة بين «المالية» والحكومة بخصوص الاقتراح ولكنها لا تريد الرد بحجة المحافظة على المال العام

أستغرب رفض السلطة التنفيذية زيادة الرواتب على الرغم من أنه وارد في برنامج عملها

الهدف مما يحصل هو تخريب العلاقة مع مجلس الأمة وعدم احترام الدستور

ممثلو غرفة التجارة طلبوا إضافة بعض الأمور وأعضاء اللجنة أبلغوهم انفتاحهم على أي مقترح

بعض الوزراء اتجهوا إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للإساءة إلى المقترحات النيابية

هناك أطراف تحاول عرقلة جهود المجلس لمحاسبة من أوصل الشعب والدولة إلى هذا الوضع

النواب لا يقبضون معاشات استثنائية وإنما معاشات تقاعدية وقبل دخولنا المجلس ندفع رسوما لـ «التأمينات»

لم نسحب أي تقرير للجنة المالية من جدول أعمال المجلس وما يتناقل عن ذلك شائعات

أوجه الفساد في الميزانيات وإن لم يكن ظاهرا يتم من خلال تضخيم المشاريع لفتح المجال للأوامر التغييرية

أحد المسؤولين إذا أتاه شخص من «التيار السلفي» سب «الإخوان» وإذا أتاه أحد من الطرف الأخير سب الأول

وضعته غرفة التجارة وتستند عليه محاكم دولة الكويت، وعدم وجود أي ممثل للغرفة في الجهات الحكومية.

وبين أن ممثلي غرفة التجارة طلبوا إضافة بعض الأمور، وأن أعضاء اللجنة أبلغوهم انفتاحهم على أي مقترح يقدمونه بما لا يخالف الشروط الأربعة، مشيرا إلى أنه كان المفترض أن تصل بعض اقتراحات الغرفة إلى اللجنة الأحد الماضي ولكن لم يصل أي رد إلى الآن.

وشدد على تمسك اللجنة بالشروط الأربعة، وعدم وجود إشكالية لديها في الاسم إذا كانت كلمة "نقابة" تزعج ممثلي غرفة تجارة وصناعة الكويت، مؤكدا أن الأعضاء لن يسمحوا لأي كيان أو فرد بألا يخضع للدستور والقانون.

وعن التقرير الثاني للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن زيادة الحد الأدنى للمعاش التقاعدي، بين المويزري أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قدمت في 19 يناير 2023 رأيها مكتوبا إلى اللجنة، وقالت في ردها إنها لا تمانع من حيث المبدأ رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي طالما تتحمل تكلفته الخزانة العامة للدولة، وإنها ترفض المقترح المذكور في التقرير لأنه لا يحقق العدل والمساواة.

وكشف عن أن مدير مؤسسة التأمينات أبلغ اللجنة أثناء الاجتماع وجود مشروع بديل أفضل من نظام الشرائح التي يتضمنها الاقتراح النيابي ووعد بتقديمه خلال أسبوعين ولكنه إلى اليوم لم يقدم شيئا.

وعقب المويزري قائلا إنه لا يمانع تقدم أي جهة بحلول تريح المواطن الكويتي سواء من المجلس أو الحكومة أو أي جهة أخرى طالما فيها معالجة لمشكلة يواجهها الشعب.

وأفاد بأن اللجنة أوضحت لمؤسسة التأمينات الشرائح الموجودة في الاقتراح والحدود الدنيا للمعاشات التقاعدية، مبينا أن الحد الأدنى للمعاش التقاعدي 717 دينارا، واللجنة اقترحت إيصالها إلى ألف دينار، والعدد الذي ستشمله الزيادة 150 من الذكور و6050 من الإناث.

وانتقل المويزري إلى الحديث عن التقرير الخاص بإلغاء فوائد قروض الاستبدال وخفض نسبة استقطاع القرض الحسن من 15% إلى 5 %، مبينا أن للدولة بالإضافة إلى وجود صندوق المتعثرين وصندوق دعم الأسرة، ولذلك يرى البنك المركزي عدم وجود مبرر لإصدار هذا القانون.

وعقب المويزري على رد البنك المركزي معتبرا أن القوانين التي تم إصدارها مثل صندوق المتعثرين ودعم الأسرة هي سبب دمار الشعب الكويتي لأن هذه القوانين وضعت لمنفعة البنوك ولم يكن فيها أي منفعة للمواطنين.

وبين أنه تمت مراسلات عدة بين اللجنة المالية والحكومة بخصوص الاقتراح ولكن الحكومة لا تريد الرد بحجة المحافظة على المال العام، مؤكدا أن المقترح لن يضع كلفة على المال العام لأن شراء القروض سيكون مقابل الـ 120 دينارا علاوة غلاء المعيشة.

وأوضح أن اللجنة طلبت من الحكومة تقديم بدائل بزيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية والمساعدات الاجتماعية وإلغاء الفوائد الفاحشة على قروض الاستبدال ولكن الحكومة لم ترد.

وشدد على أنه كان المفترض على الحكومة ممثلة بوزير المالية وبحضور كل الحكومة مواجهة المجلس وإعلان الرفض ووضع المبررات أو تقديم البدائل ومن ثم تكون هناك خطوات أخرى.

واستغرب أن ترفض الحكومة زيادة الرواتب على الرغم من أنه وارد في برنامج عملها، معتبرا أن الهدف مما يحصل هو تخريب العلاقة مع مجلس الأمة وعدم احترام الدستور وعدم حماية مصالح الشعب الكويتي.

وأضاف معقبا "هذا الأمر لا تقوم به أي حكومة تهتم بالمحافظة على الركن الأساسي في الأوطان وهو الشعب".

وفيما يخص التقرير الخامس للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن غرفة تجارة وصناعة الكويت، أوضح المويزري أن اللجنة اجتمعت بممثلي الغرفة بتاريخ 17 يناير واستمعت إلى آرائهم بشأن الاقتراح بقانون وما انتهت إليه اللجنة.

وكشف عن أن اللجنة أبلغت ممثلي الغرفة بوجود 4 أمور لا يمكن النقاش فيها وهي ضرورة خضوع الغرفة للقانون والسلطة القانونية، وأن تؤول الرسوم إلى الدولة، وإلغاء المركز التحكيمي الذي تضخيم المشاريع لفتح المجال للأوامر التغييرية، مؤكدا أن الفساد في السلطة التنفيذية وليس في السلطة التشريعية.

وتساءل المويزري "في ظل وجود مجلس أمة فإن الفساد والشبهات والتجاوزات موجودة، فما الوضع حال تم تعليق مجلس الأمة؟ ، مؤكدا أن "الأغلبية من نواب المجلس شرفاء وهمهم البلد".

من جهة أخرى قال المويزري إنه بخصوص الاستثناءات الموجودة في المادة 80 والتي طلب بعض النواب إلغاءها فقد استدعت اللجنة مقدمي الاقتراح النواب المقترحين وعرضت عليهم بعد وصول رد مؤسسة التأمينات جميع الفئات المستثناة من المادة 80 وهم الوزراء وأعضاء مجلس الأمة ورؤساء وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقياديو مؤسسة البترول الكويتية وقياديو الديوان الأميري وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء والمديرون والمراقبون في هذه الجهات.

وأضاف إن الفئات المستثناة تشمل أعضاء السلك الدبلوماسي الذين تتوافر فيهم شروط استحقاق المعاش التقاعدي في بعض الحالات والشهداء الكويتيين بالإضافة إلى قيادات الجهات الحكومية والمؤسسات الذين لا تتوافر فيهم شروط استحقاق المعاش التقاعدي أو صرفه.

وتابع المويزري إن من ضمن هذه الفئات القياديين الذين تمت الاستعانة بخبراتهم للعمل في مجالس استشارات والدراسات والبحوث بالإضافة إلى شاغلي رتبة رائد وما فوق في الجهات العسكرية ورجال الإطفاء بالإضافة إلى الحالات الفردية والتي طلبنا من المؤسسة تزويدنا بتفاصيلهم.

وأوضح أن ذلك يعني أن من لا يستحق معاشا تقاعديا وفقا لمدة خدمته يعطى معاشا تقاعديا متسائلا أين المعاش الاستثنائي في هذا الموضوع؟، و كيف نوافق على إلغاء هذه المادة وفيها أبناء شهداء وضباط رتب عسكريين وإطفاء؟

وكشف المويزري عن أنه بعد عرض الحالات على النواب الذين اقترحوا إلغاء المادة 80 فإنهم سيقومون بالتعديل بإلغائها عن القياديين والوزراء والنواب غير المستحقين، مضيفا إن " اللجنة ستوافق على هذا الأمر بعد وصول جميع المعلومات عن الحالات الفردية حتى لا يتعرض أحد للظلم".

وبين أن عدد القيادات المطالب بإلغاء رواتبهم الاستثنائية لا يتجاوزون 300 شخص، مضيفا إن الحديث عن أن مبالغ الرواتب الاستثنائية تصل إلى 3 مليارات غير دقيق، لأن أغلب هذا المبالغ يصرف للفئات العسكرية والشهداء والحالات الفردية، وأضاف معقبا " لا يوجد عيب في تسلم راتب تقاعدي لمواجهة الأعباء المعيشية بكرامة بعد انتهاء مدة المجلس".

وأكد المويزري أن "هناك من لا يحترم الدستور والديمقراطية ومجلس الأمة والشعب، وأعني بها الفاسدين ومن يرعاهم، يريدون أن يكره الشعب الديمقراطية كي يتسنى لهم الوقت والظروف لإلغاء الدستور".

وذكّر المويزري الجميع بكل الكلمات السامية لسمو الأمير -الله يحفظه ويرعاه- وتكرار سموه بوجوب التمسك بالدستور، وتأكيد سموه على ضرورة مراعاة أحوال الشعب الكويتي، موضحاً أن المشكلة ليست في القروض إنما في استرداد الفوائد، فهناك من لا يريدوننا أن نفتح ملفات بعض البنوك.

وأضاف "هل الغرفة والقانون الذي وضعناه سببان للحل أو التعليق، وهل التحالف انتهى ما بين الغرفة ومن لهم نفوذ بالسلطة؟، وهذا التحالف لم ينته وهو سبب لقمع الدستور".

وقال إنه " يجب على الحكومة وكل من له علاقة بالسلطة التخلي عن هذا التحالف الذي مضي عليه 60 عاما مع مجموعة من التجار، والذي نتج عنه الفساد وتدمير للصحة والتعليم ودمار للدولة".

وأوضح أن "أكثر من 60 سنة وأنتم متحالفون مع الفئة الفاسدة، وعليكم التجربة بالتحالف مع الشعب الذي وقف معكم ولو ليوم واحد والدليل 2 أغسطس والذي رفض فيه الشعب حتى الاستفتاء الذي طلبه آنذاك الرئيس الفرنسي وقتها فرانسوا ميتران".

وأضاف "تحالفوا مع الشعب الذي هو مصدر السلطات كما نص عليه الدستور لكن هذا الأمر لا تريدونه".

ولفت المويزري إلى وجود دعم إعلامي من الفئات ذاتها التي تملك البنوك والتي تسيطر على القرار وبالتالي لا نستغرب المسلسل التحريضي من قبل هذه الجهات.

واكد أن تحريضهم على الدستور والشعب واضح وللأسف لهم أدوات داخل المجلس وخارجه، لافتا إلى أن من يدفع الثمن البلد والشعب الذي لا "يطر" من أحد شيئا هذه حقوقه.. فلماذا يتم منعها عنه".

وأضاف أن "أحد المسؤولين إذا أتاه أحد من "التيار السلفي" سب "الإخوان" وإذا أتاه أحد من "الإخوان" سب التيار السلفي، وحينما يأتي إليه "الشيعة" يسب "السنة" وهكذا ، موضحا أن العناد والمكابرة لا يمكن إدارة البلد وإصلاحها بهما.

وقال المويزري" أنا مسؤول عن كلامي وصعدت إلى منتصف السلم، وإن رأيت أحدا من السلطة يقول كلاما غير حقيقي أو غير واقعي فسوف أقوم بالتصعيد معه إلى نهاية السلم". وأضاف "تفهم ما تفهم" كيفك"، و"بإذن الله الكويت محفوظة بقدرة الرحمن ولن نتردد في الدفاع عن حقوق الشعب مهما حاولوا اللجوء إلى تشويه السمعة ويبقى الأشراف أشرافا أبى الفاسدون أم شاءوا".